الاكتتابات العامة الأولية بدول مجلس التعاون الخليجي – العام 2024: العام الذي انقضى...

اكتتابات قياسية في دول الخليج خلال العام 2024 بدعم من النشاط القوي في السوق السعودي

شهدت أسواق الاكتتابات الأولية في الدول الخليجية نشاطاً قوياً خلال العام 2024، مع تسجيل نمو ملحوظ في حجم الاكتتابات العامة الأولية وعائداتها. وبلغ إجمالي عدد الاكتتابات 53 اكتتاباً، إذ استحوذت السوق السعودية على النصيب الأكبر من الشركات المدرجة، محققةً أعلى عدد من الاكتتابات في تاريخ المنطقة، مقارنة باكتتابات العام السابق والبالغ عددها 46 اكتتاباً. وعلى الرغم من هذا الأداء القياسي، إلا أن المؤشر الخليجي سجل نمواً هامشياً للعام الثاني على التوالي، متأثراً بعدة عوامل خارجية، من ضمنها التوترات الجيوسياسية، وتراجع أسعار النفط، وارتفاع معدلات الفائدة.

وارتفعت عائدات الاكتتابات العامة الأولية في الدول الخليجية لتصل إلى 12.9 مليار دولار أمريكي خلال العام 2024، بزيادة بلغت نسبتها 19.8 في المائة مقارنة بعائدات قدرها 10.8 مليار دولار أمريكي في العام 2023، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج والبورصات الإقليمية. وتعد هذه العائدات ثاني أعلى المستويات المسجلة خلال الخمسة أعوام الماضية، على الرغم من أن معظم الاكتتابات كانت لشركات صغيرة الحجم. وبالنسبة لأداء الأسهم بعد إدراجها في البورصة، أظهرت البيانات ارتفاع اسعار 31 سهماً بنهاية العام، في حين تراجعت أسعار 21 شركة. وجاء هذا الأداء متأثراً بالعوامل التي شهدتها المنطقة. في المقابل، تميزت الشركات الرابحة بتركيزها على قطاعات متخصصة مثل تكنولوجيا المعلومات والخدمات والرعاية الصحية والمرافق العامة، معتمدة على أساسيات عمل قوية ونمو مستقبلي واضح، بالإضافة إلى توزيعات أرباح جذابة. وشملت قائمة الشركات الرابحة بصفة رئيسية الشركات الخاصة، مقارنة بالشركات التي خضعت لعمليات خصخصة حكومية خلال الأعوام الماضية.

الإمارات تتصدر قائمة عائدات الإصدارات الأولية والسعودية تهيمن على عدد الاكتتابات في العام 2024

واصلت السعودية تعزيز مكانتها الريادية في طرح الاكتتابات العامة الأولية في المنطقة خلال العام 2024، إذ شهدت 42 من أصل 53 اكتتاباً أولياً في الدول الخليجية والتي ادرجت لأول مرة في سوق نمو أو السوق الرئيسية. وعلى مستوى المملكة، برز أداء السوق الموازية "نمو" بصفة خاصة، إذ جاءت في الصدارة باستحواذها على 28 صفقة من إجمالي الإصدارات، مقابل 14 صفقة للسوق الرئيسية. في المقابل، نجحت الإمارات في الحفاظ على مركزها الريادي من حيث عائدات الاكتتابات العامة عند 6.2 مليار دولار، إلا أن حصتها من إجمالي العائدات في الدول الخليجية تراجعت من نسبة 56.3 في المائة في العام 2023 إلى نسبة 47.8 في المائة في العام 2024. كما شهدت الإمارات تراجعاً هامشياً في عدد الاكتتابات، إذ تم طرح 7 اكتتابات عامة أولية في العام 2024 مقابل 8 اكتتابات في العام 2023.

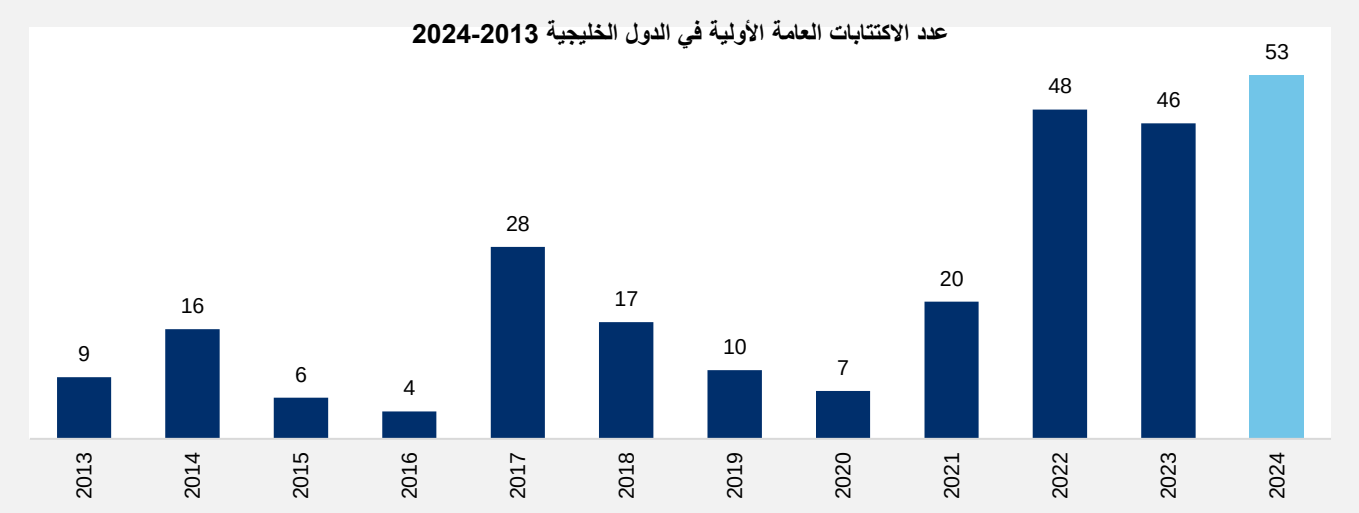

المصدر: بلومبيرج، الأسواق المالية الخليجية وبحوث كامكو إنفست

من جهة اخرى، استحوذت الشركات السعودية على نسبة 31.6 في المائة من إجمالي العائدات في العام 2024 عند 4.1 مليار دولار، بما يتسق إلى حد كبير مع النسبة المسجلة في العام 2023 البالغة 32.0 في المائة. وتم تسليط الضوء هذا العام على جهود الخصخصة في عمان، من خلال طرح الاكتتاب العام الأولي لشركتين مملوكتين للدولة في بورصة مسقط، إذ ساهم طرح شركتي "أوكيو للاستكشاف والإنتاج" و"أوكيو للصناعات الأساسية" في اجتذاب 2.5 مليار دولار أمريكي، لتحتل بذلك المرتبة الثالثة على مستوى الدول الخليجية بما يمثل نسبة 19.3 في المائة من إجمالي عائدات الاكتتابات العامة الأولية في العام 2024.

تراجع عائدات الاكتتابات العامة العالمية للعام الثالث على التوالي

واصلت أسواق الاكتتابات العامة العالمية تراجعها للعام الثالث على التوالي، إذ انخفض كل من عدد الاكتتابات والعائدات الإجمالية. ووفقاً للبيانات الصادرة عن مجموعة بورصات لندن (LSEG)، بلغ إجمالي عدد الاكتتابات العامة الأولية 1,199 في العام 2024 مقابل 1,305 صفقة في العام 2023. أما من حيث العائدات، فقد بلغ إجمالي قيمة الاكتتابات المطروحة في الأسواق 112.8 مليار دولار أمريكي، بتراجع بلغت نسبته 1 في المائة مقارنة بالعام 2023، ليكون بذلك أبطأ عام لأنشطة الاكتتابات العامة الأولية منذ العام 2009. وفيما يخص العائدات، تمكنت الشركات في الولايات المتحدة من جمع 31.6 مليار دولار أمريكي، بزيادة بلغت نسبتها 54 في المائة مقارنة بالعام 2023، مسجلة أعلى مستوياتها في ثلاثة أعوام. في المقابل، شهدت الاكتتابات العامة الأولية في الصين تراجعاً حاداً، إذ بلغ إجمالي العائدات 14.4 مليار دولار أمريكي، مسجلة انخفاضاً بنسبة 71 في المائة عن العام السابق، فيما يعد أدنى مستوياتها المسجلة في عقدين من الزمن.

عائدات الاكتتابات العامة الأولية في العام 2024

ما زالت الدول الخليجية واحدة من أبرز الأسواق في العالم من حيث عائدات الاكتتابات العامة الأولية، إذ احتلت المنطقة المرتبة الرابعة عالمياً بعد الصين من حيث إجمالي عائدات الاكتتابات العامة الأولية. وتبوأت الإمارات المرتبة الخامسة عالمياً، بينما جاءت السعودية في المرتبة السابعة، بعد اليابان. أما من حيث متوسط عائد عمليات الإدراج، فقد شهدت بورصات الإمارات زيادة ملحوظة في أحجام الاكتتابات، إذ بلغ متوسط عائد الاكتتابات العامة الأولية السبعة في العام 2024 نحو 3.8 مليار دولار أمريكي، مقابل 759 مليون دولار أمريكي في العام 2023. في المقابل، ارتفع متوسط عائد الأسهم التي تم ادراجها في الدول الخليجية ليصل إلى نحو 598 مليون دولار أمريكي في العام 2024، مقابل 124 مليون دولار أمريكي في العام الماضي. وكان الطرح العام الأولي لشركة طلبات في بورصة دبي هو الأكبر هذا العام، إذ تم إدراج 20 في المائة من أسهم الشركة الأم الألمانية "ديليفري هيرو"، وجمعت الشركة عائدات تقدر بنحو 2.01 مليار دولار أمريكي، مما يجعلها الحدث الأبرز في السوق هذا العام.

عائدات الاكتتابات العامة الأولية للدول الخليجية (مليار دولار أمريكي) 2013-2024

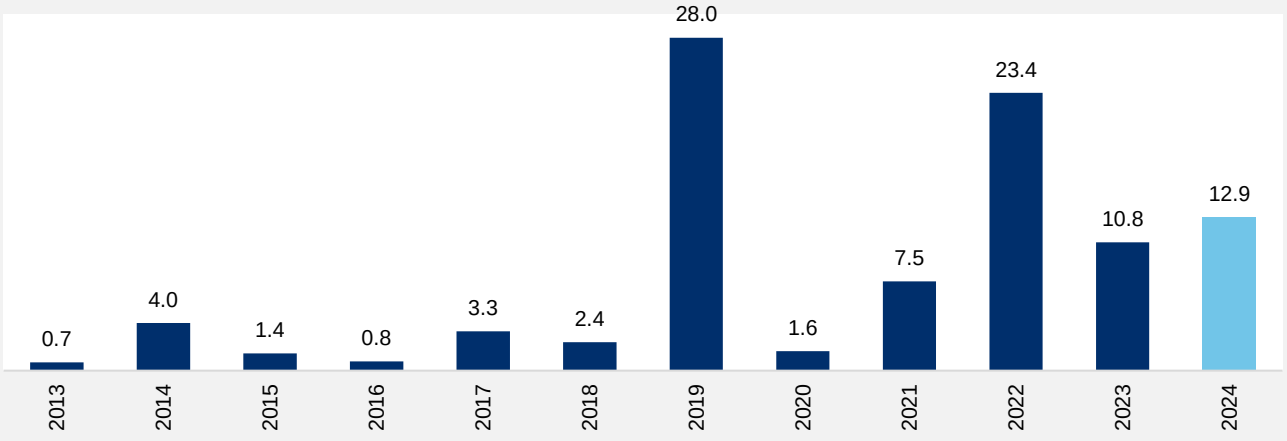

المصدر: بلومبيرج، الأسواق المالية الخليجية وبحوث كامكو إنفست

كما قامت مجموعة أوكيو ش.م.ع.م العمانية بإدراج وحدة الاستكشاف والإنتاج، إذ سجلت ثاني أكبر طرح في الدول الخليجية للعام 2024. وجمعت الشركة 2.0 مليار دولار أمريكي بعد إدراج حصة قدرها 25 في المائة من أسهمها، وكان هناك طلب كبير على أسهم شركة النفط العمانية التي اجتذبت طلبات بقيمة 5.4 مليار دولار امريكي، على الرغم من التحديات المرتبطة بانخفاض أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية في المنطقة. أما في الإمارات، فقد تصدرت شركة لولو للتجزئة المرتبة التالية في قائمة الاكتتابات العامة الأولية، إذ جمعت 1.72 مليار دولار أمريكي، محققة أكبر اكتتاب عام غير حكومي في الدولة خلال السنوات العشر الماضية مع قيمة سوقية بلغت 5.7 مليار دولار أمريكي.

وفيما يتعلق بالإقبال على الاكتتابات العامة الأولية، شهدت الاكتتابات العامة الأولية في الدول الخليجية زيادة ملحوظة في الطلب من قاعدة المستثمرين المحليين الكبيرة، مما عزز نشاط السوق الإقليمية. وتصدر طرح مستشفى الدكتور سليمان عبد القادر فقيه في السعودية قائمة الطلبات، إذ تجاوزت نسبة التغطية 119 مرة من اجمالي الأسهم المطروحة وبلغت قيمة طلبات الاكتتاب 91.0 مليار دولار أمريكي. وفي المرتبة التالية جاء اكتتاب شركة باركن في دبي عند 71.0 مليار دولار أمريكي، وتمت تغطية الاكتتاب بأكثر من 165.6 مرة. كما احتل طرح أسهم شركة الموسى للرعاية الصحية المركز الثالث مستقطباً 46.0 مليار دولار أمريكي، وتمت تغطية الاكتتاب بنحو 102 مرة. ومن بين الشركات العشر الأولى في قائمة الاكتتابات العامة الأولية في الدول الخليجية من حيث إجمالي الطلبات، تم إدراج ثماني شركات في السعودية، بينما تم إدراج الشركات المتبقية في بورصات الإمارات، إذ تم إدراج سهم واحد في بورصة أبوظبي وآخر في سوق دبي المالي.

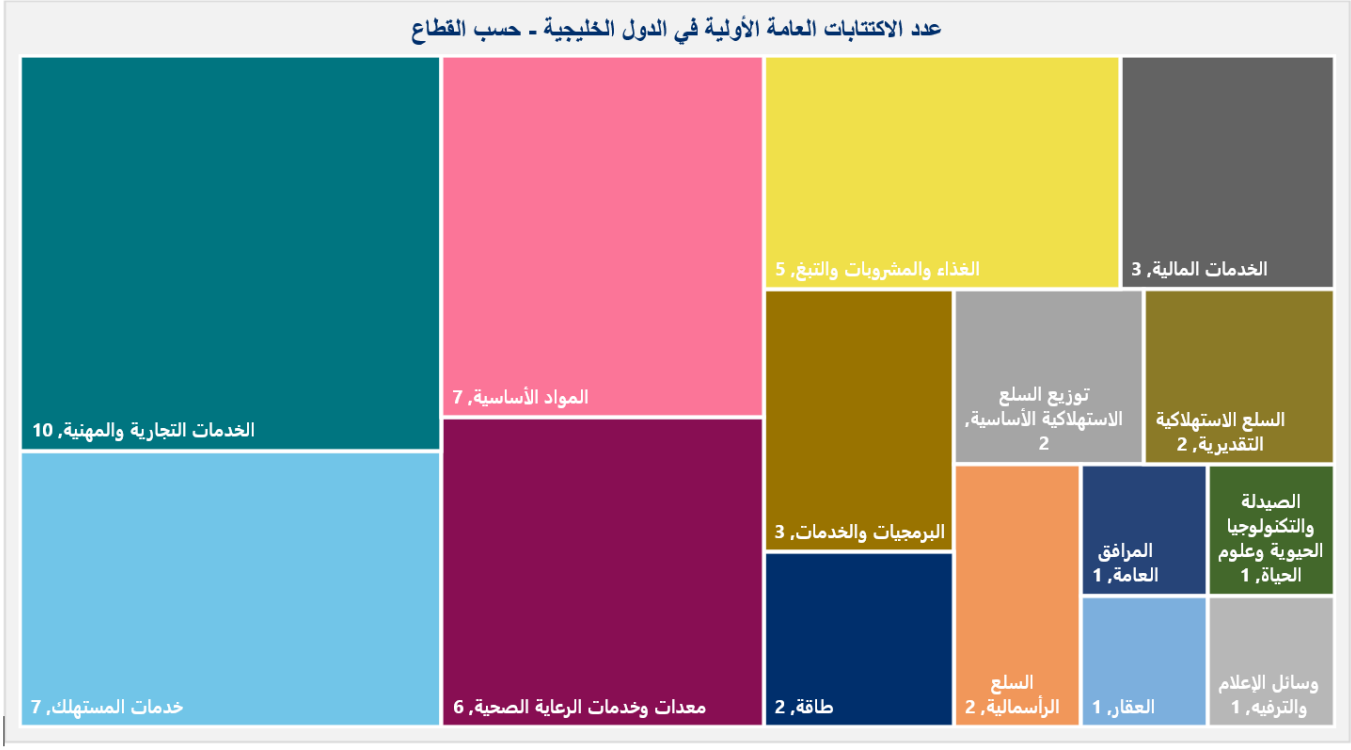

المصدر: بلومبيرج، الأسواق المالية الخليجية وبحوث كامكو إنفست

أما على صعيد التوزيع القطاعي، جاء قطاع الخدمات التجارية والمهنية في الصدارة، إذ شهد طرح 10 اكتتابات عامة خلال العام، من ضمنها عدد من الأسماء البارزة مثل باركن والشركة السعودية لحلول القوى البشرية (سماسكو) وشركة تمكين للموارد البشرية. تبعه في المرتبة التالية كلا من قطاعي الخدمات الاستهلاكية والمواد الأولية، إذ شهد كلا منهما طرح 7 اكتتابات أولية. وبالانتقال إلى قطاعي الرعاية الصحية وإنتاج الأغذية فقد شهدا طرح 6 و5 اكتتابات، على التوالي. وحافظت المشاركة القطاعية على تنوعها، في ظل دخول شركات ذات نماذج تشغيلية متخصصة وفريدة إلى السوق الأولية، مما يعكس التنوع الهائل في الفرص المتاحة للمستثمرين في المنطقة.

استعدادات للاكتتابات العامة الأولية القوية المرتقبة في الدول الخليجية في العام 2025

مع الطلب القوي من المستثمرين كما هو الحال في العديد من الاكتتابات العامة الأولية للشركات ذات القيمة السوقية الكبيرة في العام 2024 واستمرار الحكومات الخليجية في الدفع نحو تنويع الاقتصاد وتعميق أسواق رأس المال، فإنه من المتوقع أن تظل الاكتتابات في العام 2025 مرنة في المنطقة. واستنادًا إلى حالة الاكتتابات العامة الأولية، هناك حوالي 40 اكتتابًا عامًا أوليًا قيد الإعداد بالفعل في الدول الخليجية، مع الإعلان عن 30 اكتتابًا عامًا أوليًا بالفعل، وتم توقيع 4 اكتتابات عامة أولية والحديث عن 6 اكتتابات عامة أولية. ومن المتوقع أن تتصدر المملكة العربية السعودية مرة أخرى من حيث حجم الاكتتابات العامة الأولية في العام 2025.

الاكتتابات العامة الأولية المتوقعة في الدول الخليجية	تم الإعلان عنه	موقعة	شائعات	المجموع
السعودية	26	4	1	**31**
الامارات	3	-	3	**6**
عمان	-	-	2	**2**
قطر	1	-	-	**1**
المجموع	**30**	**4**	**6**	**40**

المصدر: **LSEG**، الأسواق المالية الخليجية وبحوث كامكو إنفست

ومن بين أبرز الجهود المتوقعة خلال الفترة القادمة، يواصل صندوق الاستثمارات العامة السعودي خططه لخصخصة الشركة السعودية العالمية للموانئ وشركة المشتريات الطبية نوبكو، والتي يتم الاستعداد لإدراجها قريباً. وكانت هناك أيضًا أخبار حديثة عن نية تبريد السعودية المدعومة من صندوق الاستثمارات العامة طرح أسهمها للاكتتاب العام الأولي هذا العام. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تسعى شركات خاصة أخرى مثل طيران ناس، وشركة تابي المتخصصة في مفهوم "اشترِ الآن وادفع لاحقاً"، وشركة شركة إجادة للنظم المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات في طرح أسهمها للاكتتاب العام خلال الفترة القادمة. وفي أبوظبي، تشير التقارير إلى أن صندوق أبوظبي للاستثمار ADQ تخطط لإدراج شركة الاتحاد للطيران من خلال طرح عدد من البنوك المختارة لأسهم الشركة لجمع ما يصل إلى مليار دولار أمريكي. كما يتوقع أن تساهم سلطنة عمان بشكل ملحوظ في سوق الاكتتابات، إذ يسعى صندوق الثروة السيادي العماني لخصخصة نحو 30 أصلاً خلال السنوات القادمة وفقا للتصريحات في نهاية العام 2023. من ضمنها شركات مثل مجموعة أسياد العمانية والشركة العمانية لنقل الكهرباء كأبرز الأسماء المطروحة على طاولة الاكتتابات العامة في العام 2025. في المقابل، تستعد شركات أخرى في الإمارات للانضمام إلى سوق الاكتتابات العامة، مثل شركة فايف الفندقية ودبي القابضة التي تخطط لإدراج وحدتي العقارات التجارية. وتشير التقارير إلى إمكانية طرح عدد من الشركات الأخرى خلال الفترة القادمة من ضمنها دوبيزل جروب، وألفا داتا التي تعمل في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات، وشركة الانشاءات أليك للهندسة والمقاولات التابعة لمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com